اقتضت ذلك ، كما يقول ابن الأثير [١].

ويرى بعض البلاغيين من خلال التدقيق اللُّغوي لمقولة التطابق في العدد أن الالتفات يدخل إلى عملية التحرُّك الموضعي للضمائر ، من ضمير الواحد إلى ضمير الجمع إذا كانا عائدين إلى المبهم (كمن وما) بمعنى الذي ، فإنه إذا ابتدئ بالمفرد منهما جاز أن يؤتى بعده بضمير الجمع ، وإذا ابتدئ بضمير الجمع لا يجوز الإتيان بضمير المفرد بعده . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقولُ آمَنّا باللهِ وَبِاليَوْمِ الآخرِ وَما هُمْ بِمُؤْمنين ﴾ فقد أفرد الضمير في (يقول) ، وأتى بعده بضمائر الجمع [٢].

ويمد البلاغيون الالتفات من خلال البعد الزماني لدلالة الأفعال إلى الحركة الموضعية في إحلال الأفعال من (الماضي والمضارع والأمر) محل بعضها .

وقد جعل ابن الأثير هذه الحركة على ضربين :

الأول : الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يا هودُ ما جِئْتَنا بِبَيِّنَةٍ وما نَحْنُ بتارِكي آلِهتنا عن قولِكَ وما نَحْنُ بمؤمنين . إنْ نقولُ إلا اعتراك بَعْضُ آلِهَتِنا بسوء . قال إني أشهد الله واشهدوا أنّي بَريءٌ مِمّا تُشْركون ﴾ فإنه إنما قال : (أشهد الله واشهدوا) ولم يقل (وأشهدكم) ليكون موازنًا له بمعناه .

ومن العدول عن الماضي إلى الأمر قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبّي بالقِسْطِ وأقيموا وجوهكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعوهُ مُخْلِصينَ لَهُ الدّين ﴾ ، وكان

(١) ابن الأثير : المثل السائر ، ج ٢ ، ص ١٨٤ . (٢) التنوخي : الأقصى القريب ، ص ٤٥ ، ٤٦ .